



" دور الإفصاح عن التقارير المالية
و غير المالية الإلكترونية في تحسين قرارات
المستثمرين بالشركات المسجلة بسوق
المال السعودي - دراسة ميدانية "

أ. د / أحمد رجب عبد الملك

أستاذ المحاسبة المشارك بكلية إدارة الأعمال

جامعة الملك فيصل (السعودية)

أستاذ المحاسبة المالية بجامعة سوهاج (مصر)

Abstract :

The communications revolution of the most important pillars of technological advances and even kept pace with these developments accounting should display the accounting outputs represented in the financial and nonfinancial reports in electronic form, hence the importance of research represented by the paucity of research on this topic. The research objective of conducting exploratory and analytical study of financial electronic financial and other reports and their significance in the recorded Saudi capital market companies, and to achieve this goal, the researcher conducted a prospective study using a questionnaire containing a set of paragraphs used in the test six hypotheses statistically was the most important results of those hypotheses tests presence the spread of financial and non-financial electronic reports recorded in the Saudi capital market companies, and the presence of a statistically significant correlation between these reports and improve the decisions of investors and increase trading volume and improve the level of transparency. The researcher recommended that electronic publishing of financial and non-financial reporting in companies that have not done that step to achieve what the publication of many advantages.

Key words: financial and nonfinancial reports – improvement of investors' decisions -Saudi stock market - -tadawul volume.

ملخص البحث:

تعد ثورة الاتصالات من أهم ركائز التقدم التكنولوجي وحتى تواكب المحاسبة تلك التطورات يجب عرض مخرجات المحاسبة متمثلة في التقارير المالية وغير المالية في صورة إلكترونية، ومن هنا جاءت أهمية البحث متمثلة في ندرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع في البيئة السعودية. ولقد هدف البحث إجراء دراسة ميدانية للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية ومدى أهميتها في تحسين قرارات المستثمرين في الشركات المسجلة بسوق المال السعودي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية مستخدماً استبانة تحتوي على مجموعة من الفقرات تستخدم في اختبار ستة فروض إحصائية وكان من أهم نتائج اختبارات تلك الفروض وجود انتشار للتقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في الشركات المسجلة بسوق المال السعودي، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تلك التقارير وتحسين قرارات المستثمرين وزيادة حجم التداول وتحسين مستوى الشفافية. وعلى ذلك يوصي الباحث بضرورة النشر الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية لما يحققه هذا النشر من مزايا عديدة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية- حجم التداول- سوق الأسهم السعودي- تحسين قرارات المستثمرين.

١ - المقدمة:

عناصر الجودة في التقرير المالي الإلكتروني للبنوك العاملة في مصر واقتراح نموذج لتطوير التقرير المالي الإلكتروني للبنوك، وانتهت الدراسة إلى أن التقرير المالي الإلكتروني لجميع البنوك العاملة في مصر لا يتضمن معايير الجودة الواجب توفرها في التقرير.

ولقد توصلت دراسة خلف (٢٠٠٢) إلى عدة نتائج من أهمها: أن نشر القوائم المالية عبر الإنترنت سوف يحقق العديد من المزايا منها الاتصال بعدد لا نهائي من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وكذلك النشر الإلكتروني للتقارير المالية سوف يكون له آثاره الإيجابية على توقيت المعلومات وكذلك على جودة الإفصاح المحاسبي وذلك بالإفصاح عن مزيد من المعلومات التفصيلية والإضافية. واهتمت دراسة توفيق (٢٠٠٢) بالمنافع المتوقع أن تحصل عليها المنشأة إذا رغبت في الإفصاح عن تقاريرها عبر الإنترنت. وأوصت دراسة فودة (٢٠٠٢) بأن ترسيخ قواعد الإفصاح المحاسبي ومصداقية نشر القواعد المالية بصورة مستمرة والزام الوحدات الاقتصادية بنشر معلومات مالية بصفة دورية نصف أو ربع سنوية على الإنترنت يؤدي إلى تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية.

واهتمت دراسة متولي (٢٠٠٣) بأهمية إنتاج واستخدام التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية، وانتهت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير ذو أهمية عالية لشبكة الأعمال (الإنترنت) على إنتاج التقارير المحاسبية في منشآت الأعمال المصرية. وركزت دراسة محمد (٢٠٠٣) على أن غياب معايير مهنية محاسبية لتنظيم ظاهرة نشر

تعد ثورة الاتصالات من أهم ركائز التقدم التكنولوجي، فلقد أتاح هذا التقدم اختراق حاجز المكان والزمان، بالإضافة إلى السرعة الفائقة، حيث تنتقل المعلومات فور حدوثها، وأصبح انتقال المعلومات من مكان لآخر أمراً يسيراً دون قيود، ويعد الإنترنت من أحدث إنجازات الثورة التكنولوجية. ولقد كان من الطبيعي أن تستغل إمكانات شبكة الإنترنت في الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال تقديم معلومات تعمل على المساعدة في تقديم فرص استثمارية كثيرة ومتنوعة. ويمكن القول بأن غياب الإفصاح الإلكتروني عن بعض الدول سينعكس سلباً على اقتصادياتها وعلى سوق رأس مالها، من حيث الحد من الاستفادة من فرص الاستثمار المختلفة مما يدفعنا إلى القول بأن استخدام الإفصاح الإلكتروني أحد مداخل القرن الواحد والعشرين لرفع كفاءة سوق رأس المال.

٢ - الدراسات السابقة ومشكلة البحث:

لاشتقاق مشكلة البحث سوف نتعرض للدراسات السابقة في هذا الموضوع، لاستكشاف جوانب القصور في هذه الدراسات، لكي يحاول الباحث استكمال هذه الجوانب بالدراسة والبحث، قامت دراسة محمد (٢٠٠٢) بإجراء دراسة مسحية لمدى نشر التقارير المالية عبر الإنترنت بين كل من مصر والسعودية والكويت، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الكويت هي أولى الدول الثلاثة في نسبة الشركات التي لها موقع على الإنترنت يليها السعودية ثم أخيراً مصر. واهتمت دراسة المليجي (٢٠٠٢) بتقييم جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وبيان مدى توفر

أي بنسبة ٢٤% من إجمالي الشركات (٥٠ شركة)- بالمقارنة بمثيلاتها بالدول الأخرى.

أكدت دراسة (Luciana.2009) وجود علاقة إيجابية بشكل ملحوظ بين حجم الشركة مقاسة بإجمالي الأصول والإفصاح الإلكتروني.

واستخلصت دراسة (Peter and Nirosh (2010) أن الإفصاح الإلكتروني يزيد من كثافة الإفصاح. وخلصت دراسة (Lai et al. (2010) إلى أن أسعار الأسهم للشركات التي تعتمد على الإفصاح الإلكتروني تتغير بسرعة أكبر من تلك التي تعتمد على الأسلوب التقليدي في الإفصاح. أما دراسة (Wee et al (2011)، فقد قدمت نموذجاً محاسبياً لقبول تكنولوجيا المعلومات كأداة عملية من قبل المستخدم، وتوصلت إلى أن تصورات ومواقف المستخدم لها آثار إيجابية نحو الاستخدام الفعلي للإفصاح الإلكتروني.

وأضافت دراسة (Al-htaybat (2011) بعداً هاماً وهو تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح الإلكتروني. وانتهت دراسة (Kelton and pennington. (2012) إلى أن هناك تأثير لاختلاف قنوات الإفصاح الإلكتروني على قرارات المستثمرين. واستخلصت دراسة مسعودي (٢٠١٣) أن استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة قد أسهم في رفع حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودي. وتوصلت دراسة عوض (٢٠١٣) إلى نتيجة مؤداها وجود علاقة ارتباط موجبة بين الإفصاح الإلكتروني وتحسين قرارات المستثمرين. وتوصلت دراسة أحمد وعبد العظيم (٢٠١٣) إلى أن هناك علاقة ارتباط بين اتباع الشركات معايير التقارير المالية الدولية والإفصاح الإلكتروني. وتوصلت دراسة (Nor, et, al(2013) إلى اختلاف

التقارير عبر الإنترنت يؤدي إلى فوضى في نشر تقارير الأعمال. وتمثلت مظاهر هذه الفوضى في التباين في محتوى تقارير الأعمال. وأكدت دراسة (Marston and Leow. (٢٠٠٣) أهمية الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت كوسيلة للاستثمار ولتنشيط حركة الصادرات. وحاولت دراسة العتيبي (٢٠٠٥) وضع معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية الفورية عبر الإنترنت، وذلك لأن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لم تصدر معياراً ينظم ذلك الإفصاح. واسترشدت هذه الدراسة عند وضعها للمعيار بالقواعد الإرشادية لهيئة معايير المحاسبة الدولية.

لقد اهتمت دراسة رجب (٢٠٠٥) بإجراء دراسة تطبيقية على الشركات النشطة في البورصة للكشف عن درجة الإفصاح الإلكتروني، ولوحظ من خلال نتائج هذه الدراسة الانخفاض الشديد في مستوى انتشار الإفصاح عبر الإنترنت في مصر حيث مثلت عدد الشركات التي تقدم إفصاحاً محاسبياً على مواقعها نسبة ٥% من إجمالي الشركات المسجلة في البورصة ٨٦٦ شركة أي بنسبة ١٦.٣% من الشركات التي تم التوصل إلى مواقعها (٢٦٤). واستخلصت دراسة (Xiao et al. 2004) أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة والإفصاح الإلكتروني. وقامت دراسة عبد الهادي (٢٠٠٥) بإجراء دراسة استكشافية لمعرفة مستوى الإفصاح عبر الإنترنت في بيئة الأعمال المصرية ، ولقد توصلت الدراسة إلى انخفاض عدد الشركات التي تقص عن تقاريرها عبر الإنترنت - ٢٧ شركة لها موقع من ٥٠ شركة أي بنسبة ٥٤% والشركات التي تمارس الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ١٢ شركة

علاقة سلبية مع الملكية المركزة. وركزت دراسة (Azleen,et.al(2015) على التقارير غير المالية الإلكترونية جنباً إلى جنب مع التقارير المالية وتعمل تلك التقارير على خلق ميزة تنافسية للشركة، واستخدمت الشركة مجموعة من المتغيرات وهي الربحية والسيولة وحجم الشركة والرافعة المالية في علاقتها مع التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. واهتمت دراسة (Barry(2015) بدور المراجع في توثيق التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية.

وتوصلت دراسة (ilias,et.al(2015) إلى ثلاث منافع من التقارير المالية الإلكترونية وهي رضا المستخدمين، توعيتهم، جودة المعلومات. وتوصلت دراسة (Richard and Samuel(2015) إلى اقتراح قوائم مرشدة لتقليص الفجوة بين دور المراجعين ومسؤوليتهم تجاه التقارير المالية الإلكترونية. وأجريت دراسة (Kuruppu,et.al (2015) على ٢٤٤ شركة في سيرلانكا، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ٤٣% من الشركات لها موقع على الإنترنت لعرض المعلومات المالية وتوصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية الإلكترونية مازالت في مرحلة ناشئة.

وتوصلت دراسة (SEC,(2015) إلى أن هناك علاقة ارتباط بين حوكمة الشركات والتقارير المالية الإلكترونية. وخلصت دراسة (Christopher and Michael(2015) إلى أن الإفصاح الاختياري يحفز من الإفصاح الإلكتروني

للتقارير المالية. وتوصلت دراسة Disclosure (2015) Policy Committee إلى أن التقارير المالية الإلكترونية تعمل على زيادة حجم التجارة الإلكترونية.

درجة الإفصاح للتقارير المالية الإلكترونية حسب متغيرات الدراسة وهي الحجم، الرافعة المالية، جماعات الضغط، الربحية.

وأوصت دراسة عبد الملك (٢٠١٤) بضرورة الإفصاح الإلكتروني لتقرير تعليقات الإدارة باعتباره جزءاً من التقارير المالية والذي تم إصدار إرشاد دولي به من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر ٢٠١١. وأكدت دراسة (Basuony and Mohamed(2014) ضرورة نشر الشركات تقاريرها المالية وغير المالية إلكترونياً لمواكبة التطورات الحديثة. وخلصت دراسة (Moataz and Ehab(2014) إلى زيادة وعي الشركات المصرية تجاه الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. وخلصت دراسة (Andrew(2014) إلى أن التقارير المالية الإلكترونية تعد من التقارير المالية المعاصرة وتعتبر بيئة جاذبة للاستثمار. وتعتبر دراسة (Mohd and Noor(2014) ودراسة (Ali and Ismail(2014) من أولى الدراسات التجريبية التي تختبر أهمية الإفصاح عن التقارير المالية الإلكترونية في ماليزيا وأكدت على الأهمية العظمى لتلك التقارير لبناء علاقة مع المستثمرين.

وخلصت دراسة (Azleen(2014) إلى وجود عدة عناصر يحققها الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية إلكترونياً وهي المنفعة وجودة المعلومات والرضا وهذه العناصر تؤثر على سلوك المستثمرين.

اتفقت دراسة كل من (Mohamed and Ehab(2014) على سوق الأسهم العماني ودراسة (Ehab and Mohamed(2014) على سوق الأسهم القطري فيما توصلنا إليه من وجود علاقة إيجابية بين التقارير المالية الإلكترونية ونوع الصناعة وحجم الشركة وإعادة تقييم الأصول ووجود

وفي الوقت المناسب وتحقيق التغذية العكسية وتحقيق الشفافية وتحقيق كفاءة سوق المال من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات. رفع حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودي.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١- ما هو مفهوم التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وماهي مزايا الإفصاح عنها؟

٢- ماهي أبعاد تصنيف الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية؟

٣- ما هي حاجة البيئة السعودية -ممتثلة في الشركات المسجلة في السوق السعودي - للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية؟

٤- ما مدى انتشار الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وما مدى أهميتها؟

٥- هل الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية يحسن من قرارات المستثمرين ويرفع من كفاءة سوق المال السعودي ويزيد من الشفافية؟

٦- هل الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية يرفع من حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودي؟

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:
الهدف الرئيسي الأول دراسة تحليلية للتقارير المالية وغير المالية الإلكترونية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال ما يلي:

على الرغم من تعدد الدراسات المحاسبية-والتي سبق ذكرها-والتي تناولت التقرير المالي عبر شبكة الإنترنت من زوايا مختلفة وكذلك تعدد الجهود المبذولة لتنظيمه إلا أن تلك الدراسات تعرضت إلى ظاهرة النشر الإلكتروني للتقارير المالية من وجهة نظر معدي التقارير. والقليل من هذه الدراسات تعرضت إلى وجهة نظر مستخدمي التقارير (المستثمرين) وهذه الفئة تعد ذات أهمية لتعرف كل جوانب ظاهرة النشر الإلكتروني. وكذلك حددت الدراسات السابقة قياس مدى انتشار التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في العناصر التالية: للشركة موقع إلكتروني، وزيادة الوعي من قبل إدارة الشركة والمستثمر، وزيادة الطلب على التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية والإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية عبر الموقع الإلكتروني للشركة.

أما قياس مدى أهمية التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية ففي العناصر التالية: توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب وتحقيق التغذية العكسية وتحقيق الشفافية وتحقيق كفاءة سوق المال من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وكذلك خلو هذه الدراسات من دراسة توضح موقف الشركات السعودية المسجلة بسوق المال من التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. وإلى أي مدى تحتاج البيئة السعودية تلك التقارير. ومدى قدرة التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية على تحسين قرارات المستثمرين من خلال العناصر التالية: توفير معلومات مالية وغير مالية وحالية ومستقبلية والرد على الشائعات وتوفير معلومات عن المخاطر والأحداث الجوهرية وتوفير معلومات بصورة قابلة للفهم والقابلية للمقارنة وتوفير معلومات عن الأشكال المقترحة لتوزيع الأرباح، توفير معلومات ملائمة

٤ - أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في كونه يتمشى مع اهتمامات الفكر المحاسبي المعاصر بشأن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية، حيث لاقت عملية البحث العلمي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ازدهاراً كبيراً للإفصاح الإلكتروني ودوره المحاسبي في أسواق رأس المال من تحسين قرارات الاستثمار وزيادة في حجم التداول. وكذلك تتمثل أهمية البحث في خلو المجال المحاسبي السعودي من دراسة توضح مدى انتشار الإفصاح الإلكتروني عن التقارير المالية وغير المالية في الشركات السعودية، وكذلك مدى قدرة هذا الإفصاح على تحسين قرارات المستثمرين.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للبحث في كونه محاوله نحو تقديم دليل بشأن مدى توفر الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في شركات المساهمة السعودية ودورها في تفعيل كفاءة سوق المال واستطلاع آراء الشركات المساهمة المسجلة في السوق السعودي والمستثمرين السعوديين تجاه الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. وكذلك إبراز الدور الهام الذي يؤديه تطبيق الشركات المقيدة في سوق المال السعودي للإفصاح الإلكتروني على بيانات القوائم المالية وغير المالية وقدرتها على حل مشكلة التغذية العكسية بين معدي التقارير ومستخدميها بعد أن ظلت التقارير المالية المنشورة أحادية الجانب.

١- التعرف على مزايا الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية ومفهومها.

٢- التعرف على أبعاد تصنيف الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٣- التعرف على حاجة البيئة السعودية -ممتلئة في الشركات المسجلة في السوق السعودي - للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية.

والهدف الرئيسي الثاني دراسة ميدانية تهدف إلى اختبار فروض البحث للتعرف على مدى انتشار الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في الشركات المساهمة السعودية ومدى قدرتها على تحسين قرارات المستثمرين ورفع كفاءة سوق المال السعودي وتحسين مستوى الشفافية ورفع حجم التداول وعلى ذلك سوف يهدف البحث من خلال الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

١- التعرف على وجهة نظر كل من المستثمرين السعوديين وإدارة الشركات المسجلة في السوق السعودي تجاه أهمية ومدى انتشار الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وقدرتها على تحسين قرارات المستثمرين ورفع كفاءة سوق المال السعودي وزيادة درجة الشفافية.

٢- التعرف على مدى قدرة الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في رفع وزيادة حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودي.

٥- منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على محورين هما: محور نظري: يقوم على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحث الحصول عليه من مراجع ومؤتمرات وأبحاث عبر الإنترنت تمهيداً للإجابة عن أسئلة البحث من ١-٣ لاستنباط المقترحات والنتائج اللازمة.

محور عملي: يعتمد على إجراء دراسة ميدانية- للإجابة عن باقي أسئلة البحث- على فئة إدارة الشركات والمستثمرين للتعرف على مدى احتياجهم للتقارير المالية وغير المالية الإلكترونية، وكذلك التعرف على هل الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية يعمل على تحسين قرارات المستثمرين ورفع كفاءة سوق المال وزيادة درجة الشفافية وفي رفع وزيادة حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختبار الفروض الإحصائية المشتقة من الدراسات السابقة - وتم صياغة الفروض في صورة فرض العدم -التالية:

الفرض الأول: لا يوجد انتشار للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في البيئة السعودية.

الفرض الثاني: لا يوجد اهتمام من قبل الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية.

الفرض الثالث: لا يوجد فروق جوهرية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن الاهتمام بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية.

الفرض الرابع: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي.

الفرض الخامس: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن تأثير الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية على تحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي.

الفرض السادس: لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وزيادة حجم التداول في السوق السعودي.

٦- مفهوم التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية:

تعتبر التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية من أهم القنوات التي تسهم في تحسين جودة التقارير المالية مما يجعل منها منتجا جيدا يساهم في تحقيق خصائص جودة المعلومات، وفي ظل اقتصاد المعرفة أصبح القرار الاستثماري أكثر صعوبة مما تطلب حصول المستثمر على المعلومات المختلفة بصورة سريعة وفي التوقيت المناسب ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية، وتعتمد التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية على تطورات تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ولقد كان واضحا في المراحل الأولى من نشر التقارير المالية اعتمادا على وسائل لا تمكن من ربط البيانات المنشورة مع بيانات أخرى منشورة توضح تفصيلات عن العنصر إلى أن تم الانتقال إلى أدوات وأساليب أخرى أدت إلى إتاحة وسائل

٧- ابعاد تصنيف الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في بعدين أساسيين:

بعد العرض: وهو تفاعل المستخدم مباشره مع قواعد البيانات للشركات المساهمة والوسائط المتعددة بمعنى اخر: الوسائل المستخدمة في نشر المعلومات المالية وغير المالية وبدون أي اضافة او تغيير باستخدام تقنيات تكنولوجيه متنوعة.

بعد المحتوى: وهو نشر التقارير المالية وغير المالية من خلال لغة (XBRL) والتي تستند الى (XML) وهي مواصفات الاسترجاع الالي للمعلومات المالية.

٨- مدى حاجة البيئة السعودية للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية:

يشهد سوق رأس المال السعودي تطورات هامة منها التداول على الأوراق المالية عبر الإنترنت وإنشاء موقع تداول لخدمة المعلومات والتجارة الرائدة في مجال خدمات معلومات التداول اللحظي. حيث تقوم بتقديم خدمات التداول والتي تسمح للمستثمر بوضع أوامر البيع والشراء من خلال شبكة الإنترنت لكي يتم تنفيذها في البورصة في ثواني معدودة، وكذلك تقوم هذه الشركة بتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن كافة ما يهم المتعاملين في البورصة السعودية بصورة تدعم من قراراتهم الاستثماري، مما يؤدي إلى

عرض وإفصاح أكثر تقدما وقبولاً بالنسبة للمستخدم .
تندرج هذه الأدوات والوسائل في اطار تقنيات المعلومات والتي تطورت بشكل ملحوظ في العصر الحديث مثل لغة الترميز الموسعة (XML) التي تصف وتوضح وتعرف البيانات التي يتم تداولها الي لغة تقارير الاعمال الموسعة (XBRL) ، ولذا فان التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية هي احد أساليب الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي الذي يعتمد علي إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصال الحديثة في توصيل نتائج الاعمال التي قامت بها الشركة لتلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية وغير المالية من المعلومات المحاسبية عوض (٢٠١٣)، رشيد (٢٠١١).

ويري مصطفي، (٢٠١١) ان الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية يعني توفير كمية واسعة من المعلومات المالية والتي يستطيع المستخدم الوصول اليها عند الحاجة اليها في أي وقت. ويري الباحث ان التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية يعني افصاح الشركة عن تقاريرها المالية وايضاهاها عبر موقع الشركة الإلكتروني وكذلك عبر موقع التداول لسوق الأسهم السعودي في التوقيت المناسب وبشكل أكثر تفصيلا عنها بالنسبة للتقارير الورقية عبر نماذج وجداول الكترونية موحدة لتسهيل عملية الإفصاح من قبل الشركات من خلال تطبيق معيار (XBRL) مع مراعاة عدم التضارب بينهما حتى يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

المستثمرين، ويسهم في إرساء ثقافة التحليل والتقييم الاستثماري للشركات المستهدفة من قبل المستثمرين. قال الخبير في الشؤون الاقتصادية والمصرفية، فضل بن سعد البوعيين إن النظام الجديد سيتيح للشركات إعداد وعرض الإعلانات والقوائم المالية، والمعلومات التفصيلية، وهذا يعني مزيداً من المعلومات والشفافية المطلقة في نشر البيانات، إضافة إلى أسلوب العرض وحجم المعلومات المتاحة التي تعتبر القاعدة الأساسية لمتخذي قرار الاستثمار في الشركة، مما يساعد المستثمرين كثيراً، خصوصاً أولئك الذين يفضلون التوسع في المعلومات على المعلومات المقتضبة. وأشار إلى أن وجود مساحة كافية للنشر وإرفاق البيانات والجداول، سيمنع الإدارات مستقبلاً من استغلال محدودية النشر لإخفاء بعض المعلومات المهمة التي يحتاج إيصالها بوضوح للمستثمرين، حيث يمكن مع النظام الجديد تمرير جميع المعلومات بسهولة، ولن يكون هناك عذر لإدارات الشركات عند التورية والإخفاء. وأضاف البوعيين «هناك جانب في النظام الجديد مرتبط بالمعلومات غير المالية، ومنها معلومات عن مجالس الإدارة والأعضاء وهذا أمر جيد، فالمخاطر الإدارية تعتبر من المخاطر الرئيسية في قياس جودة الاستثمار في شركة ما، حيث إن التفصيل النوعي في المعلومات المرتبطة بالإدارة سيكون مفيداً جداً للمستثمرين، كما أن التفاعل المباشر مع النظام من قبل الشركات، سيسهل عملية الإفصاح والتعديل، إلى جانب التفاعل المباشر، كذلك هناك جانب مرتبط بالشفافية وضمان وصول المعلومة للجميع في وقت واحد، دون مرورها عبر قنوات مختلفة، مما يحقق عدالة النشر للجميع، ويحد من محطات تناقل الإعلان قبل نشره، الأمر الذي يحد بدوره من نسبة

زيادة الوعي الاستثماري وخلق مناخ صحيح للاستثمار في سوق الأوراق المالية. ويشهد الاستثمار في السعودية أيضاً اهتمام على جانب آخر، وهو صدور دليل مبادئ حوكمة الشركات ومن ضمن المتطلبات الخاصة بالمبدأ الرابع (الإفصاح والشفافية)، ضرورة أن يكون لكل شركة موقع على شبكة الإنترنت. وكذلك اتجاه هيئة السوق المالية السعودية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) في ضوء الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وحاجة سوق الأوراق المالية السعودية لمزيد من الشفافية. وإعلان السوق المالية السعودية تطبيق نظام إفصاح للشركات من خلال إعداد وعرض الإعلانات والقوائم المالية والمعلومات التفصيلية على موقع تداول من خلال نظام تفاعلي مرن ومتعدد الاستخدامات عبر نماذج وجداول الكترونية موحدة لتسهيل عملية الإفصاح من قبل الشركات من خلال تطبيق معيار (XBRL). وتأكيدها على حاجة البيئة السعودية للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية ما أكده بعض الخبراء السعوديين من أن نظام الإفصاح الإلكتروني الذي أعلنته شركة السوق المالية السعودية «تداول» بدء تطبيقه التجريبي مؤخراً، سيعمل على إعطاء مزيد من المعلومات المهمة عن الشركات، ووضعها المالي والإداري، وتطور سعر السهم. وقالو أن النظام الجديد، سيعمل أيضاً على إعطاء معلومات حول أداء الشركات، وعرض جميع ما يخص تقييمها في صفحة واحدة متكاملة، وسهلة القراءة على من لا يحسن التعامل مع البيانات المتشعبة، كما سيؤدي إلى رفع الوعي لدى

أكد المستشار والخبير الاقتصادي سعد آل حصوصه أن نظام الإفصاح الإلكتروني الذي أطلقته مؤخراً شركة السوق المالية السعودية (تداول) بشكل تجريبي، يعتبر خطوة إيجابية لها في زيادة كفاءة وفاعلية السوق. وأبان آل حصوصه، أنه لا يمكن خلال الوقت الراهن الحكم على هذا النظام الجديد بشكل جازم، لأنه يعد في إطار التجريب، لكنه يتضمن في الوقت ذاته أهدافاً إيجابية تدعم كفاءة السوق المالية، التي يتمثل أبرزها في زيادة مستوى الشفافية والإفصاح للبيانات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى تلبية متطلبات الشركات من خلال توفير أدوات تساعد على إعداد وعرض وحفظ هذه البيانات، كما يُمكن نظام «إفصاح» المستثمرين والمهتمين من تحميل وحفظ بيانات، ومعلومات الشركات المدرجة بمرونة وسهولة.

ولفت آل حصوصه، إلى أن هذا النظام إذا عمل بشكل جيد على إتاحة نماذج إلكترونية موحدة لتسهيل عملية الإفصاح من الشركات المدرجة، لن يكون هناك أي عذر لهذه الشركات عند انخفاض معدل الشفافية لديها، وذلك لمرونة النماذج والجداول المعتمدة في هذا النظام، الذي سيعمل بدوره أيضاً على توفير الوقت والجهد والتكاليف. وأضاف آل حصوصه: «في حال تم الانتهاء من تطبيق نظام إفصاح التجريبي والتأكد من سلامة وفاعلية جميع محتوياته وجوانبه، سيكون هذا النظام داعماً كبيراً لاستقاء المعلومات الصحيحة والموسعة حول الشركات المدرجة، ما يعطي قدراً كبيراً من الشفافية المطلوبة للمستثمرين على مختلف شرائحهم»، مشدداً على أهمية عدم إغفال تطورات الأسواق المالية العالمية وربطها دائماً بالسوق السعودي، ومحاولة إدخال أنظمة جديدة تعمل على زيادة كفاءة وفاعلية

التسرب والاستفادة غير القانونية، إضافة إلى تحديد المسؤولية في حال وقوع الخطأ». وفيما إذا كان هذا النظام يعد كافياً لإلغاء الكثير من الضبابية والتعتيم على أوضاع الشركات.

قال البوعيين «بحسب اعتقادي أن عملية التعتيم تعتمد على محورين رئيسين، يتمثل الأول منهما في محور هدف الإدارة ورغبتها في تعتيم الأخبار، أما المحور الثاني فيتضمن الضبابية المبنية على عدم قدرة النظام على تحمل مزيد من الإفصاح في الخبر الواحد، فالمحور الأول لا يمكن التغلب عليه من خلال النظام الجديد، لكن يمكن وقفه من خلال القوانين الصارمة والرقابة والمحاسبة من قبل هيئة السوق، وهو بحسب اعتقادي، يمثل ثقافة لكثير من إدارات الشركات بسبب جمع تلك الشركات بين هدفَي الاستثمار في الشركة والمضاربة على أسهمها بأسماء الغير، أما المحور الثاني المرتبط بمحدودية النشر سابقاً، فأجزم أن نظام «إفصاح» سيقضي عليه بالكلية، ولن يكون لإدارات الشركات عذراً في عدم تقديم مزيد من المعلومات بسبب محدودية النظام».

وحول ما إذا كان النظام الجديد سيحاكي مستوى الإفصاح بالأسواق العالمية، قال البوعيين: «ما زلنا نسعى للوصول إلى العالمية، لكن أعتقد أننا بعيدون عن هذه المرحلة، فالأمر لا يتعلق بالأنظمة التقنية بل بالإدارة الشاملة والثقافة الرقابية والمعايير العالمية، وثقافة الاستثمار والمستثمرين ومقدمي الخدمات التقنية وخدمات الوساطة، حيث يعتبر ذلك منظومة متكاملة من العمل المتداخل الذي يفقدنا إلى مستوى الأسواق العالمية، ومتى ما نجحنا في تحقيق هذه المنظومة، فسندأ أنفسنا قريبين من الأسواق العالمية وأنظمتها».

نهاية المطاف إلى تكبدهم خسائر كبيرة بالنسبة لرؤوس أموالهم. وأوضح الغامدي، أنه إضافة إلى الأهداف الجيدة التي أعلنت عنها «تداول» حول نظام إفصاح، فهناك جانب مهم يتمثل في الصفحات الإضافية ضمن النظام التي تتيح مزيد من المعلومات المفصلة عن الشركات المدرجة، وتكفل وجود معلومات موسعة عن هذه الشركات.

٩- مدى قدرة الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية على تحسين قرارات المستثمرين

للتعرف على كيفية تحسين قرارات المستثمرين من خلال ذلك الإفصاح، سوف يتناول الباحث بالدراسة والتحليل دراسات تستهدف المستثمرين وهو ما يتفق مع الهدف من الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية من أنه لغرض خدمة وجذب المستثمرين. ويمكن التعرض لهذه الدراسات في الجدول رقم (١) :-

سوق الأسهم السعودي، كما انه لا يد ان لا نغفل عن ما يتمتع به الاقتصاد السعودي عموما من استقرار ومتانة ونمو، واستغلال ذلك بتطوير وإيجاد الأنظمة التي تزيد من متانته واستقراره.

أما عبد الله فرحان الغامدي -مستثمر في سوق الأسهم- فقال «ذكرت في وقت سابق ان عام ٢٠١٤ سيكون أفضل بمراحل عن بداية عام ٢٠١٣، سواء كان من خلال تحسن أداء السوق أو من خلال القرارات والأنظمة الجديدة التي تدعم هذا التحسن، التي منها على سبيل المثال نظام إفصاح الجديد، وفتح الباب للمستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق مباشرة. وبين الغامدي أن نظام إفصاح سيحد بشكل كبير من عملية التعميم، ويساعد على تطبيق الأنظمة واللوائح بشكل جيد

على الشركات المدرجة، كما أنه سيبيح نوعا من الشفافية والمعلومة الصحيحة، خصوصا لصغار المستثمرين، الذين من السهل انسياقهم وراء الشائعات وبالتالي اتخاذهم لقرارات خاطئة، تؤدي في

م	الدراسة	نتائج الدراسة
١	دراسة Flynn and Go-wthorpe 1997	تناولت هذه الدراسة الإفصاح عن المعلومات عبر الانترنت في ضوء تصنيف الشركات بحسب المستخدم إلى: أحادية تهتم بحملة الأسهم مثل الشركات الأمريكية، وربطت هذه الدراسة بين نوعية المعلومات المقدمة على الموقع والمستخدم (المستثمر)، فالشركات الأمريكية والتي تهتم بصفة رئيسية بالمستثمرين هي من قدمت محتوى أوسع من المعلومات.
٢	دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية FASB (2000)	خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج: - يختلف هدف الشركة من تقديم التقرير عبر مواقعها على حسب فلسفة إدارة الشركة: - استكمال التقرير الورقي.

<ul style="list-style-type: none"> - إحلال التقرير الإلكتروني محل التقرير الورقي. - استخدام النوعين مع ابتكار أشكال عرض جديدة. 		
<p>استهدفت هذه الدراسة أيضاً مجتمع المستثمرين وإضافة معلومات أخرى للتقرير مثل الهيكل التنظيمي للشركة، تحديث الموقع باستمرار.</p>	<p>دراسة Geerlings et al (2003)</p>	<p>٣</p>
<p>أكدت نتائج هذه الدراسة على ضرورة وجود قواعد عالمية تنظم نشر التقارير عبر الانترنت لأن تقييم المستثمر لسعر السهم يتأثر بالمعلومات المستمرة التي يوفرها الإفصاح عبر الانترنت.</p>	<p>دراسة Pinsker (2003)</p>	<p>٤</p>

١٠ - الدراسة الميدانية: من خلال الدراسات السابقة يستخلص الباحث ما يلي:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض البحث وذلك من خلال تحليل البيانات التي قام الباحث بجمعها بواسطة قائمة الاستقصاء، وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ما يلي: -

١/١٠ متغيرات الدراسة:

هذه الدراسة استخدمت نوعين من المتغيرات. المتغير المستقل هو التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. بينما المتغير التابع يتمثل في تحسين قرارات المستثمرين وزيادة حجم التداول وتم الاعتماد في تحديد هذه المتغيرات على الدراسات التالية Yulia et al,2014 - Joanna,2014 - Marijana and Ivica,2014) ويمكن توصيف المتغيرات وقياسها في الجدول رقم (٢):

- ١- أهمية التقارير المالية غير المالية لمجتمع المستثمرين.
- ٢- يتأثر سعر السهم بكمية المتاح من التقارير الإلكترونية.
- ٣- تعتبر المرحلة الأولى لانتشار الإفصاح الإلكتروني هي لخدمة المستثمرين بصفة خاصة وعلى ذلك يعتبر الهدف الأساسي للإفصاح الإلكتروني هو مخاطبة الاستثمار.
- ٤- يعكس الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية كل المعلومات الخاصة بالشركة بطريقة سريعة وفي الوقت الملائم.
- ٥- في ظل الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية أصبحت المعلومات اللحظية حقيقة واقعية.

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وقياسها

عناصر القياس	المتغير التابع	المتغير المستقل
٩ عناصر: وهي توفير معلومات مالية وغير مالية وحالية ومستقبلية، الرد على الشائعات، توفير معلومات عن المخاطر والاحداث الجوهرية، توفير معلومات بصورة قابلة للفهم والقابلية للمقارنة، توفير معلومات عن الاشكال المقترحة لتوزيع الأرباح، توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية، تحقيق الشفافية، تحقيق كفاءة سوق المال من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات	تحسين قرارات المستثمرين	التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية
عنصر واحد: وهو عدد الأسهم المتداولة في السوق	زيادة حجم التداول	التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية

١٠/٢: مجتمع وعينة الدراسة:

البنوك وشركات التأمين- نظرا لطبيعتهم الخاصة- وعددهم ٤٢ شركات ليصبح المجتمع ١٠١ شركة (دليل الشركات السعودية، ٢٠١٤). وقد تم اتباع أسلوب الحصر الشامل للفئة الأولى، وتم اختيار عينة انتقائية تحكومية من الفئة الثانية مقدارها (٤٠) مفردة من الفئة الثانية. ويمكن توضيح مجتمع وعينة الدراسة في الجدول رقم (٣)

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما، فئة المستثمرين في سوق المال السعودي (يبلغ إجمالي عدد شركات السمسرة والتي تنوب عن المستثمرين ٣٠ شركة (Tadawul.com)، وتشمل الفئة الثانية الإدارة في الشركات المسجلة بسوق المال السعودي والمعنية بإعداد التقارير المالية (يبلغ إجمالي تلك الشركات ١٤٣ شركة وبعد استبعاد

جدول رقم (٣) مجتمع وعينة الدراسة

بيان	شركات السمسرة(المستثمرين)	الشركات المسجلة في السوق السعودي (الإدارة)
مجتمع الدراسة	٣٠	١٠١
عينة الدراسة	٣٠	٤٠
أسلوب الاختيار	حصر شامل	عينة انتقائية تحكمية

٣/١٠: أداة الدراسة:

والممثلة للفئة الثانية وبالتالي يصبح اجمالي القوائم (٢٠٠) قائمة.

٤/١٠: أسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب البريد الالكتروني والمقابلات الشخصية في جمع بيانات الدراسة، وتم توزيع القوائم على عينة الدراسة، وترك الباحث فرصة لهم لاستكمال هذه القوائم لحين جمعها، وتم فحص وتحليل الاستقصاء لتحديد الردود الصادقة، وكانت نتيجة الفحص في الجدول رقم (٤): -

استخدم الباحث قائمة الاستقصاء كأداة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة أو عدم صحة فروض البحث، وتم استخدام مقياس ليكرت ذو خمس نقاط لتحويل الادراكات الوصفية إلى صور كمية، وتضمنت القائمة ١٤ فقرة، وتم توزيع القائمة على أفراد عينة الدراسة والممثلة في المستثمرين (الفئة الاولى) حيث تم توزيع ١٠ استبانات على ٣٠ شركة سمسرة وبالتالي يصبح اجمالي القوائم (٣٠٠)، وتم توزيع ٥ قوائم ٤٠ شركة من الشركات المسجلة في سوق المال السعودي

جدول رقم (٤) عينة الدراسة ودرجة الاستجابة

فئات الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصالحة للتحليل	
				العدد	نسبة الاستجابة
المستثمرين	٣٠٠	٢٣٠	١٠	٢٢٠	٧٣%
الإدارة	٢٠٠	١٦٠	١٥	١٤٥	٧٢%
إجمالي	٥٠٠	٣٩٠	٢٥	٣٦٥	٧٣%

الإحصائي الكمي المتعدد المستويات باستخدام برنامج (SPSS V.19) حيث تم تحديد الأدوات الإحصائية اللازمة والملائمة كالتالي:

- ١- معاملي الثبات والصدق.
- ٢- مقاييس النزعة المركزية والتي يُمثلها الوسط الحسابي واستخدم للحصول على متوسط

من خلال الجدول رقم (٤) اتضح أن نسبة الاستجابة الكلية ٧٣% وهذه نسبة كافية يمكن الاعتماد عليها في إجراء التحليل الإحصائي.

٥/١٠: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد خضعت بيانات قوائم الاستقصاء للتحليل

- الإجابات عن أسئلة قائمة الاستقصاء، والانحراف المعياري والذي يعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي. والنسبة المئوية للوسط الحسابي (الأهمية النسبية) وهي الوسط الحسابي منسوب إليه القيمة العظمى لمقياس ليكرت ويستخدم للتعبير عن الوسط الحسابي بنسبة مئوية، ويكون العنصر مقبول إذا حاز على نسبة أعلى من ٦٠%.
- ٣- اختبار T للعينة الواحدة ويستخدم لاختبار فرضية تتعلق بالوسط الحسابي، وتم الاعتماد على برنامج (SPSS V.19) في احتساب قيمة t الإحصائية، كما تم الاعتماد على مستوى الدلالة (المعنوية) ٠.٠٥ على أنه أساس لقبول الفرضيات أو رفضها حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت مستوي دلالة t أكبر من ٠.٠٥ أو تساويها ويتم رفض الفرضية إذا كانت دلالة t أقل من ٠.٠٥.
- ٤- اختبار كروسكال والاس Kruskal - Wallis وهو اختبار بارلامتري ويستخدم لتحديد الفروق بين إجابات مفردات العينة.
- ٥- معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين المتغيرين فإذا كان مستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) أصغر من مستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) فان ذلك يدل على وجود علاقة ارتباط. ولقد تم التأكد من صدق وثبات أسئلة قائمة الاستقصاء، حيث يوضح الجدول رقم (٥) نتيجة تطبيق معادلة كرونباخ لقياس ثبات المستوى والاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، حيث بلغت قيمة ألفا الإجمالية $\alpha = ٠.٧٦٧٥$ ، وبلغ معامل الصدق ٠.٨١٦٧٥ وهي نسبة جيدة لكونها أعلى من النسبة المقبولة ٦٠%، كما أن قيمة ألفا ومعامل الصدق بالنسبة لكل عنصر على حده أعلى من النسبة المقبولة ٦٠%، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٥): -

جدول رقم (٥): معامل الصدق والثبات

العنصر	بيان	عدد الفقرات المستخدمة	معامل الثبات (α)	معامل الصدق Validity
الانتشار الإلكتروني	مدي انتشار الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية	٤	٠.٨٠٢	٠.٧٨٥
الاهتمام الإلكتروني	مدي الاهتمام بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية	٤	٠.٧٦٨	٠.٨٤١
علاقات الارتباط	مدي وجود علاقات ارتباط بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وتحسين قرارات المستثمرين	٥	٠.٧٨٥	٠.٨٣١.
علاقات الارتباط	مدي وجود علاقات ارتباط بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وزيادة حجم التداول	١	٠.٧١٥	٠.٨١٠
اجمالي		١٤	٠.٧٦٧٥	٠.٨١٦٧٥

٦/١٠ نتائج اختبارات الفروض:

يوضح الباحث فيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها ونتائج اختبارات الفروض مستخدماً الأساليب الإحصائية السابق ذكرها. التحليل الاحصائي لهذا الفرض في

أولاً: نتيجة اختبار الفرض الأول:
الجدول رقم(٦):

ينص هذا الفرض علي: لا يوجد انتشار

جدول رقم (٦) نتيجة اختبار الفرض الأول

م	الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى الدلالة
١	للشركة موقع الكتروني	٥.٤٥	١١.٨٣١	٠.٠٠
٢	زيادة الوعي من قبل إدارة الشركة والمستثمر	٤.٩٢	١٠.٠٩٣	٠.٠٠
٣	زيادة الطلب على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية	٥.٠٧	١٠.٨٤٥	٠.٠٠
٤	الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية عبر الموقع الإلكتروني للشركة.	٤.١٨	١٠.٧	٠.٠٠
	الإجمالي	٤.٩٠٥	١٠.٨٦٧	٠.٠٠

قبل الشركات من خلال تطبيق معيار (XBRL) للمعلومات المدخلة.

- نسبة المخالفات في الإفصاح الإلكتروني ١٥% في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ١٨% في عام ٢٠١٣ (هيئة السوق المالية السعودية).
- استعداد هيئة السوق المالية السعودية لاستقبال التقارير المالية بواسطة الحاسب الآلي وسوف يتم تطبيق هذا النظام بداية من عام ٢٠١٤.

ثانياً: نتيجة اختبار الفرض الثاني:

ينص هذا الفرض علي: لا يوجد اهتمام من قبل الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. ويوضح نتيجة التحليل الاحصائي لهذا الفرض في الجدول

رقم (٧):

باستقراء الجدول رقم (٦) نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة لهذه العناصر أقل من قيمة مستوى الدلالة الجدولية ٠.٠٥ وهذا يجعلنا نرفض فرض العدم والقائل " لا يوجد انتشار للإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في البيئة السعودية ". وهذا يدل على زيادة انتشار تلك التقارير في الشركات السعودية. وهذا واضح من ان مستوى T المحسوبة والتي بلغت ١٠.٨٦٧ أكبر من T الجدولية والتي بلغت ١.٠٩٦. ويرجع الباحث أسباب هذا الانتشار الي ما يلي:

- اعلان السوق المالية السعودية عن تطبيق نظام افصاح للشركات عبر نماذج وجدول الكترونية موحدة لتسهيل عملية الإفصاح من

جدول رقم (٧) نتيجة اختبار الفرض الثاني

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
١	توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب	٤.١٧	٠.٧٧	%٨٣	٢٥.٢	٠.٠٠
٢	تحقيق التغذية العكسية	٤.١٥	٠.٧٣	%٨٣	٢٤.٨	٠.٠٠
٣	تحقيق الشفافية	٤.٠٧	٠.٧٣	%٨١	٢٢.٤	٠.٠٠
٤	تحقيق كفاءة سوق المال من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات	٤.٥٩	٠.٦٢	%٩٢	٢٦.٥	٠.٠٠
	اجمالي	٤.٢٤٥	٠.٧١٢٥	%٨٥	٢٤.٧٢	٠.٠٠

ثالثاً: نتيجة اختبار الفرض الثالث:

ينص هذا الفرض على لا يوجد فروق جوهرية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن الاهتمام بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. ويوضح نتيجة التحليل الاحصائي لهذا الفرض في الجدول رقم (٨):

باستقراء جدول رقم (٧) نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة لهذه الفقرات أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠٥ وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ووفقاً لقاعدة القرار الإحصائي نجد أن هناك اهتمام من قبل إدارة الشركات بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية.

جدول رقم (٨): نتيجة اختبار الفرض الثالث

م	الفقرات	الوسط الحسابي		قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
		أصحاب المصالح المستثمرين	الإدارة (معدني القوائم المالية)		
١	توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب	٤.٤٤	٤.٤٥	٠.٠٦	٠.٠٩
٢	تحقيق التغذية العكسية	٣.٩٠	٤.١٤	١.٩	٠.٠٦
٣	تحقيق الشفافية	٤.٥٣	٤.٦١	٠.٦	٠.٥٧
٤	تحقيق كفاءة سوق المال من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات	٣.٩٧	٣.٨١	١.٢	٠.٢
	إجمالي	٤.٢١	٤.٢٥	٠.٩٤	٠.٠٤

الإجمالي بلغ مستوى الدلالة ٠.٠٤ وهو أكبر من مستوى الدلالة الجدولية ٠.٠٥ وما يؤكد ذلك انخفاض

باستقراء جدول رقم (٨) نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة لجميع الفقرات أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ٠.٠٥ وعلى المستوى

قيمة T والتي بلغت ٠.٩٤ عن قيمة T الجدولية وقيمتها ١.٩٦. وهذا يجعلنا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، وهذا يعني أنه لا يوجد فروق جوهرية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن الاهتمام بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية. وهذا يعني ارتفاع درجة الوعي بالتقارير المالية وغير المالية الإلكترونية.

رابعاً: نتيجة اختبار الفرض الرابع: ينص هذا الفرض علي: لا يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي. ويوضح نتيجة التحليل الاحصائي لهذا الفرض في الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩): نتيجة اختبار الفرض الرابع

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
١	توفير معلومات مالية وغير مالية وحالية ومستقبلية	٤.١٧	٠.٧٧	%٨٣	٢٥.٢	٠.٠٠٠
٢	الرد على الشائعات	٤.١٥	٠.٧٣	%٨٣	٢٤.٨	٠.٠٠٠
٣	توفير معلومات عن المخاطر والاحداث الجوهرية	٤.٠٧	٠.٧٣	%٨١	٢٢.٤	٠.٠٠٠
٤	توفير معلومات بصورة قابلة للفهم والقابلية للمقارنة	٤.٥٩	٠.٦٢	%٩٢	٢٦.٥	٠.٠٠٠
٥	توفير معلومات عن الاشكال المقترحة لتوزيع الارباح	٤.٤٤	٠.٧٨	%٨٩	٢٦.١	٠.٠٠٠
٦	توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب	٤.١٧	٠.٧٧	%٨٣	٢٥.٢	٠.٠٠٠
٧	تحقيق التغذية العكسية	٤.١٥	٠.٧٣	%٨٣	٢٤.٨	٠.٠٠٠
٨	تحقيق الشفافية	٤.٠٧	٠.٧٣	%٨١	٢٢.٤	٠.٠٠٠
٩	تحقيق كفاءة سوق المال	٤.٥٩	٠.٦٢	%٩٢	٢٦.٥	٠.٠٠٠
	اجمالي	٤.٢٦	٠.٧١٩	%٨٥	٢٥	٠.٠٠٠

التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي.

خامسا: نتيجة اختبار الفرض الخامس:

ينص هذا الفرض علي: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن تأثير الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية علي تحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي. ويوضح نتيجة التحليل الاحصائي لهذا الفرض في الجدول رقم (١٠):

باستقراء الجدول رقم (٩) نجد أن مستوى الدلالة المحسوبة لهذه العناصر أقل من قيمة مستوى الدلالة الجدولية ٠.٠٥ وهذا يجعلنا نرفض فرض العدم والقائل " لا يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي ". وهذا واضح من ان مستوي T المحسوبة والتي بلغت ٢٥ أكبر من T الجدولية والتي بلغت ١.٩٦. وهذه النتيجة تتفق مع ما انتهت اليه دراسة عوض (٢٠١٣) ودراسة Joanna, (2014) وهذا يعني ارتباط على درجة عالية بين الإفصاح عن

جدول رقم (١٠): نتيجة اختبار الفرض الخامس

م	الفقرات	كروسكال والاس	P- value	المعنوية
١	توفير معلومات مالية وغير مالية وحالية ومستقبلية	٠.١٢٥	٠.٩٢	غير معنوي
٢	الرد على الشائعات	١.١٣	٠.٥٧	غير معنوي
٣	توفير معلومات عن المخاطر والاحداث الجوهرية	٠.٧٩	٠.٦٦	غير معنوي
٤	توفير معلومات بصورة قابلة للفهم والقابلية للمقارنة	٢.٢٤	٠.٤٤	غير معنوي
٥	توفير معلومات عن الاشكال المقترحة لتوزيع الارباح	٠.١٢٦	٠.٩٣	غير معنوي
٦	توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب	٠.١٢٦	٠.٩٣	غير معنوي
٧	تحقيق التغذية العكسية	٠.٢١٧	٠.٨٨	غير معنوي
٨	تحقيق الشفافية	٠.٢٢١	٠.٨٧	غير معنوي
٩	تحقيق كفاءة سوق المال	٠.٧٧٢	٠.٦٨٠	غير معنوي
	اجمالي	٠.٦٣٨	٠.٧٦	غير معنوي

الإلكترونية علي تحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي.

سادسا: نتيجة اختبار الفرض السادس:

ينص هذا الفرض علي: لا يوجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية وزيادة حجم التداول في السوق السعودي. ويوضح نتيجة التحليل الإحصائي لهذا الفرض في الجدول رقم (١١):

يتضح من نتائج الجدول رقم (١٠) أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة بشأن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية و غير المالية، حيث كانت قيمة P-value لجميع الفترات أكبر من مستوى المعنوية ٥%. وهذا يجعلنا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، وهذا يعني أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن تأثير الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية

جدول رقم (١١): نتيجة اختبار الفرض السادس

الفقرة	الإحصاءات	التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية
زيادة حجم التداول في السوق السعودي	معامل الارتباط	٠.٨٠٢
	مستوي الدلالة	٠.٠٠٠٠

١١ - النتائج والمناقشة:

١- يحقق نشر التقارير المالية و غير المالية عبر الانترنت درجة من الإفصاح الشامل ومن ثم تتحقق الشفافية وتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات

٢- يعتبر الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية من أهم وسائل الاستثمار

٣- يخفض الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية من الوقت اللازم للوصول للمعلومات.

٤- رفض الفرض العدمي الأول وهذا يعني ان هناك انتشار للإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية في البيئة السعودية وذلك لما يلي:

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية و غير المالية وزيادة حجم التداول في السوق السعودي واتضح ان معامل الارتباط ٠.٨٠٢ ومستوي الدلالة اقل من ٥.٠٠٠ مما يدل على إيجابية تلك العلاقة وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، وهذه النتيجة تتفق مع ما انتهت اليه دراسة Yulia et al, (2014) ودراسة مسعودي (٢٠١٣) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية وزيادة حجم التداول في السوق السعودي. مما يدل ذلك على أهمية الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية للسوق السعودي.

- اعلان السوق المالية السعودية عن تطبيق نظام افصاح للشركات عبر نماذج وجداول الكترونية موحدة لتسهيل عملية الإفصاح من قبل الشركات من خلال تطبيق معيار (XBRL) للمعلومات المدخلة.
 - نسبة المخالفات في الإفصاح الالكتروني ١٥% في عام ٢٠١٤ مقارنة ب ١٨% في عام ٢٠١٣ (هيئة السوق المالية السعودية).
 - استعداد هيئة السوق المالية السعودية لاستقبال التقارير المالية بواسطة الحاسب الالى وسوف يتم تطبيق هذا النظام بداية من عام ٢٠١٤.
 - ٥- رفض الفرض العدمي الثاني وهذا يعني ان هناك اهتمام من قبل المستثمرين بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية وذلك لما يلي:
 - وجود تأثير إيجابي على كمية الإفصاح في سوق المال السعودي.
 - قدرة تلك التقارير على تحقيق خصائص جودة المعلومات.
 - ٦- قبول الفرض العدمي الثالث وهذا يعني انه لا يوجد فروق جوهرية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن الاهتمام بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية. وهذا يعني ارتفاع درجة الوعي بالإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية.
 - ٧- رفض الفرض العدمي الرابع وهذا يعني انه يوجد ارتباط على درجة عالية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي.
 - ٨- قبول الفرض العدمي الخامس وهذا يعني انه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارة ممثلة في الشركات المساهمة والمستثمرين بشأن تأثير الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية علي تحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي.
 - ٩- رفض الفرض العدمي السادس وهذا يعني انه وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية وزيادة حجم التداول في السوق السعودي.
- وبناء على نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:**
- ضرورة تشجيع إدارة الشركات على نشر تقاريرها الكترونيا، وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ومنها ظهور الأجهزة الذكية، ولمواجهة أي إلزام مستقبلي من قبل هيئات مختلفة.
 - ضرورة قيام الشركات بالكشف عن المخاطر التي تواجه الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية.
- وبناء على توصيات الدراسة يوجه الباحث الباحثين بالدراسات المستقبلية التالية:**
- ١- دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية وغير المالية في الشركات المساهمة السعودية
 - ٢- موقف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الالكترونية في الشركات المساهمة السعودية

كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثامن والثلاثون، السنة الثانية والعشرون، ص ص ٣١-٤٩.

(٣) المليجي، هشام حسن عواد. ٢٠٠٢. تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني: دراسة اختبارية على القطاع المصرفي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث والرابع، ص ص ١٠١-١٤٤.

(٤) توفيق، محمد شريف. ٢٠٠٢. مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية. مؤتمر التجارة الإلكترونية-الآفاق والتحديات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الأول، ص ص ٢٣٩-٣١٢.

(٥) خلف، عيد محمود حميدة. ٢٠٠٢. أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية على تقدير المخاطر الملازمة لمراجعة القوائم المالية في ظل البيئة الإلكترونية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، السنة الثانية والعشرين، العدد الأول، ص ص ٥٧-٩١.

(٦) رجب، نشوى شاکر على. ٢٠٠٥. تحليل وتقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت- مع دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

(٧) رشيد، ناظم حسن. ٢٠١١. دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،

٣- تحليل إثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية باستخدام الأجهزة الذكية على قرارات المستثمرين في سوق المال السعودي.

٤- دور الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال السعودي "دراسة نظرية وميدانية".

٥- مدي استخدام لغة البرمجة المرنة (XBRL) للتقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية.

٦- مدي التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن النماذج الإلكترونية المحددة من قبل هيئة سوق المال السعودي.

١٢ - شكر وتقدير: يشكر الباحث

عمادة البحث العلمي بجامعة الملك

فيصل لدعمها المادي للبحث رقم

١٥٠٠٩٢

١٣-المراجع:

(١) احمد، ولاء ربيع عبد العظيم وعبد العظيم، محمد حسن. ٢٠١٣. التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السابع عشر، ص ص ١٢٥-١٦٣.

(٢) العتيبي، عبد الله بن ثعلب. ٢٠٠٥. نحو إطار مقترح لإعداد معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية الفورية عبر الإنترنت. المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط،

- المجلد السابع، العدد ٢٣، ص ص ١٦٥- ١٨٨.
- (٨) عبد الملك، أحمد رجب. ٢٠١٤. دور الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية "دراسة نظرية وميدانية". مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، ص ص ٣- ٤٧.
- (٩) عبد الهادي، إكرامي عصمت. ٢٠٠٥. الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت (دراسة استكشافية لبيئة الأعمال المصرية). رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- (١٠) عوض، امال محمد محمد. ٢٠١٣. تحليل إثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام الأجهزة الذكية على قرارات المستثمرين في البورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السابع عشر، ص ص ١١-٥٠.
- (١١) فودة، شوقي السيد. ٢٠٠٢. مدى حدود مسئولية المراجعة الخارجي في مصادقية نشر القوائم المالية على شبكة الإنترنت وأثر ذلك على سلوك أسعار الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٢-٤٥.
- (١٢) متولي، طلعت عبد العظيم. ٢٠٠٣. تقنيات ومعايير نظم إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)-دراسة اختبارية في بيئة الأعمال المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، ص ص ٢٧٣-٣١١.
- (١٣) محمد، فهيم ابو العزم محمد. ٢٠٠٣. استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٧٧-١٩٩.
- (١٤) محمد، فهيم أبو العزم محمد. ٢٠٠٢. نشر التقارير المالية على الإنترنت مسح لمصر والسعودية والكويت. مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث، المجلد الثاني، ديسمبر، ص ص ٢٠٣-٢٢٤.
- (١٥) مسعودي، حسام. ٢٠١٣. أثر تطبيق نظام التداول الإلكتروني على أداء السوق المالية السعودية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد الرابع، ديسمبر، ص ص ١١٧-١٣٠.
- (١٦) مصطفي، عادل عبد الفتاح. ٢٠١١. أثر اليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة-ادلة تطبيق مقارنة. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٣٧٥-٣٩٥.

References :

- 17) Al-htaybat, K. 2011. E-Readiness Framework for Corporate Online Reporting .Asian Social Science.7 (10):68-78
- 18) Ali Khan, M. N. A. and Ismail, N. A. 2014. Determinants of Web Based Financial Reporting in Malaysia. GIABR Journal of Business, 1(1), 28-56
- 19) Andrew, M. L.2014. Internet Financial Reporting in Malawi, International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 6,pp.162-172.
- 20) Azleen, I .2014. The Intention to Reuse the Internet Financial Reporting (IFR) in Malaysia Rev. Integr. Bus. Econ. Res. Vol 3(1)
- 21) Azleen, I, Mohd Z. A, Rahida, A.2015. The Quality of Non-Financial Information on Internet Business Reporting for Malaysian Public Listed Companies (PLCs), Full Paper Proceeding NDMRP, Vol. 2, pp174-186
- 22) Barry, A.2015. The Role of Internal Audit in CSR Reporting Practices and the Ethical Considerations, International conference, Vancouver, Bc, Canada, July 5-8.
- 23) Basuony, M.K., and Mohamed, E.2014.Determinants of Internet Financial Disclosure in GCC. Asian Journal of Finance and Accounting 6(1):70-89
- 24) Christopher, M.and Michael W. 2015.Scrutiny, Norms, and Selective Disclosure: A Global Study of Greenwashing Copyright © 2015 by Christopher Marquis, Michael W. Toffel and Yanhua Zhou Working Paper 11-115 July 13.
- 25) Disclosure Policy Committee.2015. Disclosure and Insider Trading/Reporting Policy Approved by the Board: February 19.
- 26) Ehab K. A.,and Mohamed A. K. .2014. Determinants and Characteristics of Voluntary Internet Disclosures in GCC Countries, The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 14, pp. 57-91
- 27) Ilias, A., Abd Razak, M. Z. and Abd Razak, S. 2014. The Intention to Reuse the Internet Financial Reporting (IFR) in Malaysia. Review of Integrative Business & Economics Research, 3(1), 337-370.
- 28) Joanna, D.2014. Assessment of quality of internet financial disclosures using a scoring system .A case of Polish stock issuers Accounting and Management Information Systems Vol. 13, No. 1, pp. 50-81.
- 29) Kelton, A.S.,and Pennington, R.-2012. Internet Financial Reporting: The effects Of Information Presentation Format and content Differences on Investor decision making. Computers in Human Behavior. 28(4): 1178-1185
- 30) Kuruppu, N, Oyelere, P; Al Jabri, H.2015. Internet Financial Reporting and Disclosure Practices of Publicly Traded Corporations: Evidence from Sri Lanka, JOURNAL ARTICLE Accounting & Taxation, No1
- 31) Lai, S. C., Lin, C. and Li, H.2010. An Empirical Study at the Impact of Internet Financial Reporting On Stock Prices. The International Journal of Digital Accounting Research. 10(2):232-243
- 32) Luciana, S.2009. Determining Factors of Internet Financial Retorting In Indonesia. Accounting and Taxation. 1(1):87-99

- 33) Marijana B and Ivica P.2014. Comparative analysis of voluntary Internet Financial Reporting for selected CEE countries, *Economics and Management - Volume I*, pp-.296-301.
- 34) Marston, C. and Leow, C.2003. Financial Reporting on the Internet by Leading Japanese Companies Corporate Communications. *An International Journal*. 8 (1):23-34
- 35) Moataz, E.and Ehab K.2014. A Survey of Internet Financial Reporting in Egypt, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4, No. 1,pp70-83.
- 36) Mohamed A. and Ehab K. 2014. Board Composition, Ownership Concentration, and Voluntary Internet Disclosure by MSM-LISTED Companies, *Corporate Board: Role, Duties & Composition / Volume 10, Issue 1*, pp 60-70.
- 37) Mohd, N. Ali, K. Noor, A. 2014. An Empirical Investigation of Preparers and Users' Views on Internet Financial Reporting Disclosure Items in Malaysia, *sains humanika*, vol3, No2
- 38) Nor, H. Asmah A, Anas T.2013. Internet Reporting by Malaysian Statutory Bodies: An Analysis of Disclosure Practices, *Malaysian Journal of Research*, Vol. 1, No.1, pp1-9.
- 39) Peter, O. and Niros, K.2010. Determinants of Internet Financial Reporting In Emerging Economics: A Study Of Listed Companies in the United Arab Emirates P.3-14.in: Afaanz Annual Conference, July 2010. New Zealand.
- 40) Richard T and Samuel T. 2015. Corporate reporting on the Internet and the expectations gap: new face of an old problem, *Accounting and Business Research*, Volume 45, Issue 5.
- 41) SEC Disclosure and Corporate Governance, What is New for 2015: Cybersecurity, Financial Reporting and Disclosure Challenges Weil, Gotshal & Manges LLP January 23, 2015
- 42) Wee, Y. S., Hoe, S. Keat, K. and Yee, C. 2011. Predication of User Acceptance and Adoption of Smart Phone for Learning with Technology Acceptance Model. *Journal of Applied Sciences*. 10 (20): 61-74
- 43) Xiao, J.Z., Yang, H. and Chow, C.2004. The Determinants and Characteristics of Voluntary Internet- Based Disclosures by Listed Chinese Companies. *Journal of Accounting and Public Policy*. 23(2): 250-277.
- 44) Yulia, S. ,et al.2014.The Influence of Internet Financial Reporting and Degree of Information Disclosure on Company's Website to the Frequency of Stock Trading on Trading, Services, and Investment Company Listed on Indonesian Stock Exchange Hotel Bangi-Putrajaya, Malaysia, 10-11 November

جامعة الملك فيصل
كلية إدارة الاعمال
قسم المحاسبة

ملاحق الدراسة
ملحق رقم (١)
قائمة الاستقصاء

المحترم:

إلى السيد/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان دور الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية في تحسين قرارات المستثمرين بالشركات المساهمة المسجلة بسوق المال السعودي " وعلى ذلك يهدف الباحث التعرف على آراء الإدارة والمستثمرين في الشركات محل الدراسة. بشأن مدي انتشار الإفصاح عن التقارير المالية و غير المالية الإلكترونية في السوق السعودي وهل تحسن من قرارات المستثمرين وهل تزيد من حجم التداول، وذلك حتى يمكن الاستفادة من الجانب الميداني في دعم الجانب النظري، ويقدر الباحث تعاونكم المثمر، بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، ويؤكد أن هذا الاستبيان قد صمم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستكون موضع سرية تامة.

ولسيادتكم خالص الشكر و التقدير،،،،

الباحث

أ.د/ أحمد رجب الملك

الهاتف ٠٠٩٦٦٥٤٧١٦٥١٧٧

جدول يوضح اختبار الفرضية الاولى:

مدي انتشار الإفصاح الإلكتروني:

م	الفقرات	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	للشركة موقع الكتروني					
٢	زيادة الوعي من قبل إدارة الشركة والمستثمر					
٣	زيادة الطلب على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وغير المالية					
٤	الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية عبر الموقع الإلكتروني للشركة.					

جدول يوضح اختبار الفرضية الثانية والثالثة: مدي الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني ومدي الاختلاف بين الإدارة والمستثمرين:

م	الفقرات	مدى الاهتمام				
		هام جداً	هام	محايد	غير هام	غير هام جداً
١	توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب					
٢	تحقيق التغذية العكسية					
٣	تحقيق الشفافية					
٤	تحقيق كفاءة سوق المال من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات					

جدول يوضح اختبار الفرضية الرابعة والخامسة: مدي وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وتحسين قرارات المستثمرين في السوق السعودي ومدي الاختلاف بين الإدارة والمستثمرين:

م	الفقرات	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	توفير معلومات مالية وغير مالية وحالية ومستقبلية					
٢	الرد على الشائعات					
٣	توفير معلومات عن المخاطر والاحداث الجوهرية					

٤	توفير معلومات بصورة قابلة للفهم والقابلية للمقارنة				
٥	توفير معلومات عن الأشكال المقترحة لتوزيع الأرباح				
٦	توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب				
٧	تحقيق التغذية العكسية				
٨	تحقيق الشفافية				
٩	تحقيق كفاءة سوق المال				

جدول يوضح اختبار الفرضية السادسة: مدى وجود ارتباط بين الإفصاح عن التقارير المالية وغير المالية الإلكترونية وزيادة حجم التداول في السوق السعودي

م	الفقرات	مدى الموافقة			
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض بشدة
١	زيادة حجم التداول في السوق السعودي				